E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2012/C.7/5(Part II)
10 September 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع السابع
عمّان، ١٨-١٩ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال

الأولويات الإقليمية والعالمية

متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)

موجز

يتناول هذ التقرير متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، لمناقشته أثناء الاجتماع السابع للجنة الفنية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتُعدّ نتائج المؤتمر التي صدرت في الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه" هامة إذ جدّدت فيها دول العالم التزامها بالتنمية المستدامة وأكدت على مبادئ ريو الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ والقرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية الأخرى، ووعدت بمستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً للأجيال الحالية والقادمة.

ويعرض هذا التقرير أبرز بنود الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ والتي تُعتبر ذات أهمية للمنطقة العربية، والإجراءات المتخذة والمساعي المبذولة لمتابعة نتائج المؤتمر، ومشاركة الإسكوا والبلدان العربية التي كانت فاعلة في هذا الحدث الذي حضره ما يزيد عن ٤٠ ٠٠٠ مشاركاً.

وإذ تتوفر إقليمياً، وسط التغيّرات السياسية والاجتماعية التي يشهدها عدد من البلدان العربية، فرصة لوضع نموذج جديد للتنمية المستدامة في المنطقة، يقدم التقرير مجموعة من المقترحات بشأن العمل على ترجمة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ إلى برامج وطنية وإقليمية للتنمية المستدامة تلبّي احتياجات وأولويات المنطقة العربية، وذلك في إطار من التعاون الإقليمي من أجل الوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٣
الفصل		
أولاً- مشاركة البلدان العربية والإسكوا في مؤتمر ريو+٢٠	٦-١٢	٤
ألف- مشاركة البلدان العربية.....	٧-١٠	٤
باء- مشاركة الإسكوا	١١-١٢	٥
ثانياً- الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠: المستقبل الذي نصبو إليه	١٣-٢٥	٧
ألف- جولة المفاوضات الأخيرة حول الوثيقة الختامية	١٤-١٧	٧
باء- بنود الوثيقة الختامية ذات الأهمية للمنطقة العربية.....	١٨-٢٥	٨
ثالثاً- الإجراءات التي اتخذتها الإسكوا للبدء بتنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠	٢٦	١٣
رابعاً- مقترحات بشأن تفعيل متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية.....	٢٧-٣٠	١٤
المرفق- الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)		١٧

مقدمة

١- أعدت الأمانة التنفيذية للإسكوا هذا التقرير تنفيذاً للقرار ٣٠٥ (د-٢٧) بشأن التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+٢٠ وتنفيذها، الذي اتخذته الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين[١]، حيث طلبت إلى الأمانة التنفيذية: (أ) أن تعدّ تقريراً حول نتائج مؤتمر ريو+٢٠ تضمِّنه مقترحات بشأن المواضيع التي تهم المنطقة، وأن تساند البلدان الأعضاء في بناء قدراتها للتعامل مع هذه النتائج؛ (ب) وأن تواصل التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة في المجالات المتعلقة بتغيّر المناخ، وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة.

٢- وكانت الإسكوا، قد قامت، بصفتها الجهة المنسِّقة للأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمر ريو+٢٠، وبالتعاون مع شركائها الإقليميين وعلى رأسهم جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدور رئيسي في التحضيرات العربية الإقليمية للمشاركة في هذا الحدث العالمي. فقد نظمت خلال العامين الماضيين سلسلة من الاجتماعات التشاورية وورش العمل والندوات الإقليمية التي هدفت إلى دعم التحضيرات العربية على المستويين الوطني والإقليمي في إطار إيجاد موقف عربي متجانس بشأن قضايا ومحاور مؤتمر ريو+٢٠[٢]. وحثت الإسكوا البلدان العربية على المشاركة الفعالة في المفاوضات حول مسودة الوثيقة الختامية استناداً إلى الموقف العربي المتجانس الموضح في البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) والإعلان الوزاري العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (نيسان/أبريل ٢٠١٢) (يرد النص الكامل لهذا الإعلان في المرفق لهذا التقرير). وعملت الإسكوا على تقديم الدعم والمشورة أثناء المفاوضات حيث سهلت لممثلي البلدان العربية الاطلاع تباعاً على سير المفاوضات بهدف ضمان المشاركة الواسعة للمجموعة العربية فيها.

٣- ومؤتمر ريو+٢٠ الذي انعقد بعد مرور ٢٠ عاماً على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في المكان نفسه، ريو دي جانيرو في البرازيل، في عام ١٩٩٢، ترافق مع أجواء مختلفة كثيراً عما كان سائداً آنذاك، حيث تزامن انعقاد مؤتمر ريو ١٩٩٢ مع سقوط نظام القطبين وظهور أحداث تنموية تشدّد على المشاركة ومساهمة جميع المعنيين لحلّ مشاكل الكرة الأرضية، فنتجت عنه التزامات وقرارات طموحة مبنيّة على أسس العدالة والحقوق والمحافظة على البيئة لمصلحة الجميع والأجيال القادمة. أما في زمن ريو+٢٠ فاختلفت الصورة تماماً حيث يرزح العالم تحت وطأة تبعات أزمات متتالية اقتصادية ومالية، وأزمات الغذاء والطاقة، وتداعيات تغيّر المناخ، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وتصدُّع في الخلفيات الثقافية، وحروب وتغييرات سياسية، كل ذلك وسط تشكيك في قدرة النظام العالمي على إعطاء القدوة في حل مشاكل ملحّة ومتفاقمة، وتزعزع الثقة في مفاهيم مثل الاستدامة والعدالة الاجتماعية، حتى ذهب المتشدّدون إلى طلب إعادة النظر في اتفاقات وقرارات دولية مثل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ اللذين

---

(١) الإسكوا، تقرير الدورة السابعة والعشرين، ٧-١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، E/2012/41-E/ESCWA/27/9/Report. متوفر على http://documents.un.org.

(٢) للاطلاع على التحضيرات العربية لمؤتمر ريو+٢٠، يمكن الرجوع إلى وثيقة الإسكوا "قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا: التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية"، E/ESCWA/27/4(Part II). وهي متوفرة، إلى جانب الوثائق المتعلقة بالمؤتمر وأعماله التحضيرية، بما في ذلك شريط فيديو قصير عن الأمن الغذائي تم إعداده لهذه المناسبة، على الصفحة المخصصة لذلك على موقع الإسكوا على الإنترنت: http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=1570E.

اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، وغيرها.

٤- وفي موازاة تلك الأجواء العالمية، كانت أجواء المنطقة العربية مشحونة بالتحولات المصيرية، حيث شهدت بلدان عدة حراكات شعبية طالبت بالتغيير السياسي والحرية والعدالة والكرامة وأدت إلى تغيير في أنظمتها الحاكمة وتعديل في سياساتها واستراتيجياتها. وقد أثر الجو العام المتوتر وغير المستقر في بلدان المنطقة على التحضيرات العربية لمؤتمر ريو+٢٠ وعلى المشاركة فيه، حيث تراجع اهتمام أصحاب القرار بالبعد البيئي للتنمية المستدامة الذي اعتُبر ثانوياً في ظل الأزمات الخطيرة. ولا شك في أن الشواغل الناتجة عن تلك الأزمات العالمية والإقليمية قد انعكست في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ "المستقبل الذي نصبو إليه".

٥- ويقدم هذا التقرير عرضاً موجزاً لأبرز البنود التي تُعتبر ذات أهمية للمنطقة العربية في الوثيقة الختامية ولمشاركة البلدان العربية والإسكوا في المؤتمر، والإجراءات المتخذة والمساعي المبذولة لمتابعة نتائجه. ويبرز التقرير أهمية ربط محاور الوثيقة بأولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومساندة البلدان الأعضاء في ترجمة نتائج المؤتمر إلى سياسات وبرامج للتنمية المستدامة. ثم يقدم مجموعة من المقترحات حول ما يمكن أن تقوم به الإسكوا والبلدان الأعضاء في مرحلة ما بعد ريو+٢٠ لتفعيل متابعة نتائج المؤتمر.

أولاً- مشاركة البلدان العربية والإسكوا في مؤتمر ريو+٢٠

٦- حضر المؤتمر ما يزيد عن ٤٠ ٠٠٠ مشارك من ١٩٣ دولة ومنظمة إقليمية ودولية، وتم الالتزام خلاله بأكثر من ٧٠٠ التزام طوعي وأُعلنت تعهدات مالية فاقت ٥٠٠ مليار دولار أمريكي. وحضره أكثر من ١٠٠ رئيس دولة أو حكومة.

ألف- مشاركة البلدان العربية

٧- تأثر مستوى المشاركة العربية في مؤتمر ريو+٢٠ بالتطورات وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة. فبينما سُجلت مشاركة واسعة للوفود العربية حيث شمل بعضها مختصين في العديد من المجالات، لم يكن التمثيل السياسي العربي على المستوى المأمول، رغم إشارة العديد من الدول إلى أنها ستمثل بأعلى المستويات السياسية، إذ تغير الوضع في الأيام الأخيرة قبيل انعقاد المؤتمر ولم يحضر أي من رؤساء الدول العربية، وشارك عدد محدود من الدول العربية على مستوى نائب رئيس الدولة أو رئيس مجلس الأمة أو رئيس الوزراء، ومُثلت غالبيتها على مستوى وزراء (معظمهم وزراء خارجية أو بيئة أو تخطيط).

٨- وشاركت البلدان العربية وجامعة الدول العربية في الجلسات الرئيسية للمؤتمر وفي العديد من الأنشطة والمعارض التي عقدت على هامشه. كما نظمت البلدان العربية عدداً من الأنشطة، منها خمسة أنشطة ذات طابع إقليمي وستة أنشطة وطنية جانبية للإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وفلسطين، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وعدد من المعارض لكل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، وعُمان، وقطر، والمغرب، وموريتانيا. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المجموعة العربية اجتماعات يومية لمناقشة الأحداث اليومية للمؤتمر وآخر مستجداته.

٩- وكانت السودان، الممثلة بنائب رئيس الجمهورية، هي المنسّق العربي في المؤتمر وفقاً لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية (نيسان/أبريل ٢٠١٢). وقامت الجزائر بدور محوري بصفتها الدولة التي ترأس مجموعة الـ ٧٧ والصين، مما ساهم في إيصال مواقف المجموعة العربية بشكل متواصل.

١٠- وفيما يتعلق بمشاركة فلسطين في المفاوضات حول الوثيقة الختامية وفي المؤتمر، كان قد تم تشكيل لجنة مؤلفة من كل من الجزائر وفلسطين ومصر للتفاوض باسم المجموعة العربية مع الجانب البرازيلي، الدولة المضيفة، لكي تشارك فلسطين بصفتها دولة كاملة العضوية. ولحل إشكالية معارضة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، توصلت الدولة المضيفة إلى حل يقضي بنزع أسماء الدول من جميع القاعات أثناء جولة المفاوضات الأخيرة حول الوثيقة الختامية، فشاركت فلسطين في المفاوضات بصفتها دولة كاملة العضوية، أما أثناء المؤتمر نفسه، فقد شاركت فلسطين كعضو مراقب تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (المرفق الثاني للقرار، الفقرة ٤).

باء- مشاركة الإسكوا

١١- قامت الإسكوا بدور محوري في مناسبات مختلفة تمَّ تنظيمها خلال المؤتمر، من خلال برامج وأنشطة لتعزيز التعاون مع البلدان الأعضاء. وكانت الإسكوا بمثابة الأمانة الدائمة غير الرسمية للوفود العربية، فوفرت المعلومات والجداول الزمنية للأنشطة الجانبية العربية وآخر المستجدات بشأن طائفة واسعة من الأنشطة.

١٢- ونظمت الإسكوا أنشطة جانبية خلال المؤتمر بالتعاون مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين، بينهم، على سبيل المثال، جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارات ووكالات ولجان إقليمية أخرى تابعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية، والشبكة العربية للبيئة والتنمية. ويعرض الجدول التالي تفاصيل عن الأنشطة الجانبية التالية التي أقيمت خلال المؤتمر:

(أ) الأمن الغذائي وسلامة الأغذية من أجل التنمية في عالم عربي متغيّر؛
(ب) النهوض بالتنمية المستدامة في البلدان الخارجة من النزاع والتي تمر بمرحلة انتقالية؛
(ج) النمو الأخضر والتنمية المستدامة: وجهات نظر إقليمية؛
(د) منظومة الأمم المتحدة: سوياً من أجل المستقبل الذي نصبو إليه.

الأنشطة الجانبية التي شاركت الإسكوا في تنظيم بعضها خلال مؤتمر ريو+٢٠

النشاط وتاريخه	المنظمون	المشاركون	أبرز ما تناوله	أبرز النتائج والتوصيات
الأمن الغذائي وسلامة الأغذية من أجل التنمية في عالم عربي متغير (١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٢)	– الإسكوا – جامعة الدول العربية – الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المنتدى العربي للبيئة والتنمية – الشبكة العربية للبيئة والتنمية	٥٥ مشاركاً	– تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وسبل التصدي لها – قضايا متصلة مثل الفقر وسوء التغذية وتأثيرهما على النساء والأطفال ولا سيما في المناطق الريفية النائية – عرض فيلمٍ قصير بعنوان "الأمن الغذائي في عالم عربي متغير: من منظور الشباب"	– التركيز على دعم المزارعين – اعتماد استراتيجيات للتنمية الزراعية تشدد على تنمية الأسواق الزراعية والتجارة – تطوير وتعزيز التعاون الإقليمي – إشراك المجتمع المدني – توفير شبكات الحماية للفقراء – إنشاء منتدى دائم للأمن الغذائي وسلامة الأغذية في البلدان العربية من أجل دعم الجهود التي تبذلها في هذا المجال
النهوض بالتنمية المستدامة في البلدان الخارجة من النزاع والتي تمر بمرحلة انتقالية (٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢)	– إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الأمم المتحدة – الإسكوا – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الحكومة اللبنانية – حكومة ليبيريا	٥٠ مشاركاً	– تحديات البلدان المتأثرة بالنزاعات والتي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، ولا سيما في مجال إدماج أسس التنمية المستدامة في خططها الوطنية – عرض للخطط الوطنية التي تم تطويرها في لبنان وليبيريا من خلال الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وبدعم من الأمم المتحدة	– تأكيد العلاقة بين تحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام وحاجة الدول الخارجة من النزاعات إلى بذل جهود لبناء الثقة بين المواطنين والدولة من أجل التفاوض على عقد اجتماعي جديد ووضع رؤية وطنية مشتركة – تعزيز المشاركة المجتمعية في تطوير استراتيجيات للتنمية المستدامة أكثر فعالية وشمولاً
النمو الأخضر والتنمية المستدامة: وجهات نظر إقليمية (٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢) (نسّقه مكتب نيويورك للجان الإقليمية)	لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس (الإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	١٠٠ مشارك، بينهم متحدثون رفيعو المستوى من رؤساء دول وحكومات لبنان وكوستاريكا وإندونيسيا ومولدوفا. أدارت اللقاء الأمينة التنفيذية للإسكوا	– التحديات والفرص الناتجة عن التكامل الفعال بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة من وجهة نظر إقليمية – الدور المعوّل عليه للاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية في التعامل مع التحديات الكبرى: توظيف الشباب والقضاء على الفقر	الدعوة إلى العمل على أن يسهم أي تحوّل إلى الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو اقتصادي مطّرد وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق للجميع مع إعطاء الأولوية لتوظيف الشباب
منظومة الأمم المتحدة: سوياً من أجل المستقبل الذي نصبو إليه (٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢)	مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB)	ترأسه الأمين العام للأمم المتحدة، وشاركت فيه قيادات منظمات الأمم المتحدة، ومثلت الإسكوا فيه الأمينة التنفيذية	دور الأمم المتحدة في دعم جهود الدول والشعوب في تحقيق التنمية المستدامة، وبيان الجهود التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة في التأكيد على ركائز التنمية المستدامة الثلاث	قدمت خلاله الإسكوا طروحات حول التحركات الشبابية الأخيرة المطالبة بالتغيير في المنطقة العربية والتي تبشر بتحول المجتمعات نحو الديمقراطية، وسلّطت الضوء على أهمية تمكين قدرات الشباب العربي

ثانياً- الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠: المستقبل الذي نصبو إليه

١٣- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) تنفيذاً لقراري الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و١٩٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهدف المؤتمر إلى تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز في تحقيقها وتحديد العقبات التي لا تزال تعترض تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة ومناقشة السبل الكفيلة بمواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وركّز المؤتمر على موضوعين رئيسيين هما: الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وحددت الوثيقة الختامية للمؤتمر والتي حملت عنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"[٣]، إطاراً للعمل والمتابعة ووسائل التنفيذ ومنها آليات الحصول على التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك أكدت الوثيقة ضرورة وضع أهداف للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals-SDGs) تستند إلى جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وتتفق مع القانون الدولي، على أن لا يؤدي وضع هذه الأهداف إلى تحويل التركيز أو الجهود عن الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals-MDGs).

ألف- جولة المفاوضات الأخيرة حول الوثيقة الختامية

١٤- استغرقت المفاوضات بشأن "الوثيقة صفر" في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك عدّة أشهر، إلا أنها لم تتقدم كما كان مفترضاً لها بسبب تعارض مصالح الدول وقلة الموارد المالية المتاحة لدعم التنمية المستدامة في ظل تبعات الأزمات العالمية.

١٥- ورافقت الإسكوا البلدان الأعضاء خلال عمليات التفاوض وبالذات في الجولة الأخيرة في البرازيل وقدمت الدعم الفني المباشر للوفود العربية المشاركة. وكان للمشاركة الفاعلة للبلدان العربية والتي تميز بعضها بمتابعة مستمرة لسير المفاوضات أثر إيجابي ملحوظ، خاصة فيما يتعلق بتحقيق مرجعية "الموقف العربي المتجانس" كما جاء في الإعلان الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (يرد نصه في المرفق) والالتزام به.

١٦- ولم تنته المفاوضات الدولية حول "الوثيقة صفر" إلى اتفاق عالمي إلا حين التقى المتفاوضون من ممثلي الدول ومجموعات الدول على مستوى سياسي عال قبيل انعقاد المؤتمر في حزيران/يونيو ٢٠١٢ في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل وبتدخل مباشر من الدولة المضيفة (وهي عضو أساسي في مجموعة الـ ٧٧ والصين والتي تضم الدول العربية)، حين تم التوافق وخرجت الوثيقة الختامية بالصيغة التي اقترحتها الدولة المضيفة.

١٧- ورغم الانتقادات الكثيرة التي وجّهتها منظمات المجتمع المدني بشأن نتائج المؤتمر الواردة في وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، يمكن القول إن انعقاد المؤتمر شكّل بحد ذاته نجاحاً للتعدّدية الدولية، حيث تواصل عدد كبير من الجهات الفاعلة في التنمية المستدامة من جميع أنحاء العالم. وأخذت منظمات المجتمع المدني على المؤتمر أنه أخفق في التوصل إلى أهداف جديدة ملزمة أو مبادرات ملموسة وعلى وجه الخصوص في

(٣) يرد النص الكامل للوثيقة الختامية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٨/٦٦، المستقبل الذي نصبو إليه، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٢، A/RES/66/288. متوفر على: http://documents.un.org.

بلورة أهداف محددة للتنمية المستدامة وسبل التمويل. ولكن يُحسب لمؤتمر ريو+٢٠ أنه أعاد عدداً من قضايا التنمية المستدامة إلى صلب النقاشات والاهتمامات العالمية، كل ذلك وسط توترات عالمية وإقليمية شديدة. ويُعتبر الاتفاق على بعض الخطوات للبدء بالعمل على تحديد أهداف عالمية لمستقبل التنمية المستدامة إنجازاً لا يستهان به. ولا بد من التوضيح أن الأهداف المعلنة للمؤتمر لم تتضمن اتخاذ مبادرات ملزمة بل إجراء مراجعة لنتائج القمم الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة.

باء- بنود الوثيقة الختامية ذات الأهمية للمنطقة العربية

١٨- جددت دول العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ "المستقبل الذي نصبو إليه" التزامها بالتنمية المستدامة وأكدت على مبادئ هذا المؤتمر والمؤتمرات العالمية الأخرى التي سبقته ووعدت بمستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً للأجيال الحالية والقادمة ولكوكب الأرض. وتتألف النسخة الإنكليزية للوثيقة الختامية من ٥٣ صفحة والنسخة العربية ٧٠ صفحة (ويعرض الإطار ١ محاورها الرئيسية وعناوين البنود المندرجة في إطار كل منها). وفيما يلي عرض لأبرز بنود الوثيقة الختامية ذات الأهمية للمنطقة العربية.

تجديد الالتزام السياسي

١٩- كان تجديد الالتزام السياسي من أبرز نتائج مؤتمر ريو+٢٠، فبالرغم من ضغوط بعض الدول لعدم إدراج هذا البند مجدداً في الوثيقة الختامية، جدّدت حكومات العالم كافة في نهاية المطاف التزامها بجميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وأبرزها "مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة". وأكدت الوثيقة في هذا البند مسؤولية البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية، ومن بينها البلدان العربية، لتحقيق التنمية المستدامة. كما تم التأكيد على هذا الالتزام السياسي في محاور أخرى من الوثيقة مما يعزز أهميته.

٢٠- وفي سياق تجديد الالتزام السياسي لبلدان العالم، وفيما يتعلق بحقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، كما هو الحال في فلسطين، تم إعادة تأكيد الالتزام باتخاذ "مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال التام لحق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي في تقرير مصيرها، وهي العقبات التي لا تزال تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها بما يتنافى مع كرامة الإنسان وقدره ولا بد من تذليلها والقضاء عليها" (الفقرة ٢٧ من الوثيقة الختامية).

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٢١- أثار مفهوم الاقتصاد الأخضر الكثير من النقاشات عربياً وعالمياً أثناء عملية التفاوض، وخُصص لتوضيح هذا المفهوم ١٩ بنداً في الوثيقة الختامية، حيث تم التأكيد على أن سياسات الاقتصاد الأخضر هي إحدى الأدوات الهامة المتوفرة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على أن تراعي تلك السياسات السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية وأن تجري دراسة الفرص والتحديات والتكاليف والمنافع التي تنطوي عليها هذه السياسات. كذلك شدّدت الوثيقة على ضرورة أن يسهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو اقتصادي مطّرد وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق للجميع ولا سيما النساء والشباب والفقراء. كما أكدت الوثيقة أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وضرورة مدّ البلدان النامية التي تختار تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر بالمساعدة التقنية والتكنولوجيا، على أن تتجنب البلدان المتقدمة فعلياً المشروطية غير المبررة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل.

٢٢- وتمت دعوة الجهات المعنية، بما فيها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وهيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى دعم البلدان النامية، بناءً على طلبها، لتحقيق التنمية المستدامة، بطرق من بينها الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

٢٣- أكدت الوثيقة الختامية أهمية إيجاد إطار مؤسسي قوي للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على نحو متوازن ويستجيب للتحديات الراهنة والمستقبلية ويسد الثغرات التي تعتري تنفيذ خطة التنمية المستدامة. أما على الصعيد العالمي، فقد التزمت الدول بما يلي:

(أ) تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحديد خطة العمل العالمية في مجال البيئة وتنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتوفير الموارد المالية الكافية لذلك، وضم جميع بلدان العالم إلى عضوية مجلس إدارته؛

(ب) تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والتسليم بدوره في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن؛

(ج) إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى يتولى متابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة ليحل محل لجنة التنمية المستدامة في وقت لاحق، على أن يتم تحديد هيكليته من خلال عملية تفاوضية حكومية دولية شفافة ومفتوحة.

إطار العمل والمتابعة

٢٤- يتألف محور إطار العمل والمتابعة الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ من جزأين: المجالات المواضيعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات؛ وأهداف التنمية المستدامة.

(أ) المجالات المواضيعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات: تشمل المجالات المواضيعية ٢٦ مجالاً نتوقف عند أبرزها لأهميتها للمنطقة العربية:

(١) الأمن الغذائي: التأكيد على حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، وعلى ضرورة تنشيط قطاعي التنمية الزراعية والريفية وزيادة الإنتاج والإنتاجية المستدامين في مجال الزراعة على الصعيد العالمي، والتصدي للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتعزيز فرص حصول المنتجين الزراعيين على التكنولوجيات الملائمة والميسورة التكلفة، لا سيما في مجال كفاءة الري وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة وجمع المياه وتخزينها، وتقليص خسائر ما بعد الحصاد ونفايات الأغذية على طول سلسلة الإمداد بالغذاء؛

(٢) المياه والصرف الصحي: التأكيد على أهمية إدراج مسألة المياه في التنمية المستدامة، والعمل تدريجياً على تمكين الجميع من الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي

الأساسية، وتحقيق تحسن كبير في الأخذ بالنهج المتكامل في إدارة موارد المياه على جميع المستويات، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة آثار الفيضانات وموجات الجفاف وندرة المياه، بالإضافة إلى تخفيض تلوث المياه وتحسين نوعيتها، وتحسين أعمال معالجة المياه المستعملة، ورفع كفاءة استخدام المياه وتقليص الفاقد منها؛

(٣) الطاقة: التشديد على ضرورة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة، واستخدام مزيج من أنواع الطاقة المناسبة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لكل بلد، وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف. كما تم التأكيد على اتخاذ تدابير تضمن كفاءة استخدام الطاقة في التخطيط الحضري والمباني والنقل، وفي إنتاج السلع والخدمات. ودعت الوثيقة إلى تعزيز الحوافز المشجعة للكفاءة في استخدام الطاقة وإزالة العوائق، وتنويع مصادر الطاقة؛

(٤) الاستهلاك والإنتاج المستدامان: إعادة تأكيد الالتزام بالتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري الضارّة وغير الفعالة والتي تشجع على الإسراف في الاستهلاك وتقوّض التنمية المستدامة، ودعوة سائر البلدان إلى النظر في ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعّالة عن طريق إزالة انحرافات الأسواق؛

(٥) السياحة المستدامة والنقل المستدام والمدن المستدامة: تعزيز الدعم المقدّم لأنشطة السياحة المستدامة وبناء القدرات ذات الصلة في البلدان النامية، وضمان سلامة الطرق، واستحداث شبكات للنقل المستدام تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، ولا سيما شبكات النقل العام، وتحسين شبكات النقل في المناطق الريفية، واتباع نهج متكامل في تصميم وتشييد المدن المستدامة، ولا سيما من خلال توفير النقل والطاقة المستدامين والميسورين وتوفير مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي؛

(٦) الجهود الإقليمية: اتخاذ إجراءات إقليمية منسقة لتعزيز التنمية المستدامة حيث تناول العديد من فقرات الوثيقة الختامية أهمية البعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والجهود الإقليمية لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية وغيرها من المناطق (الفقرات ٦٨، و١٠٠، و١٨٥ و٢٥١)؛

(٧) تغيّر المناخ: التأكيد أن تغيّر المناخ هو أحد أكبر تحدّيات العصر، والتعبير عن القلق الشديد من استمرار ارتفاع مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة كون البلدان النامية معرضة أكثر من غيرها للآثار السلبية لتغيّر المناخ، وتعاني بالفعل من آثاره المتزايدة. وأكدت الوثيقة الختامية على وجوب تفعيل صندوق المناخ الأخضر على وجه السرعة ليتسنى تجديد موارده في وقت مبكر وبقدر كاف، وحثت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والأطراف في بروتوكول كيوتو على الوفاء الكامل بالتزاماتها وبالقرارات المتخذة بموجب هاتين الاتفاقيتين؛

(ب) أهداف التنمية المستدامة: اقتراح خطة لوضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة خلال العامين المقبلين، تبدأ بتشكيل فريق عمل يتألف من ٣٠ عضواً لوضع مقترح بشأن هذه الأهداف يقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في عام ٢٠١٣ لكي تنظر فيه. ولم تحدّد الوثيقة مجالات تلك الأهداف، إلا أنها أكدت

ضرورة أن تكون عملية المنحى موجزة، يسهل التعريف بها ومحدودة العدد، وطموحة، وذات طابع عالمي، وقابلة للتطبيق الشامل في جميع البلدان، وأن تستند إلى نتائج القمم العالمية، وأن تتسق مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تُدمج فيها. وأشارت الوثيقة إلى دور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في تقديم الدعم للبلدان في هذا الصدد.

وسائل التنفيذ

٢٥- أكدت الوثيقة الختامية أن كل بلد يتحمّل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن البلدان النامية تحتاج إلى موارد إضافية من أجل التنمية المستدامة. وتشمل وسائل التنفيذ ما يلي:

(أ) التمويل: حثّ البلدان المتقدّمة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى البلدان النامية (وما بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة إلى أقل البلدان نمواً)، وتشكيل لجنة حكومية دولية في إطار الجمعية العامة تضمّ ٣٠ خبيراً يمثلون الأقاليم الجغرافية المختلفة لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة، على أن تختتم أعمالها في عام ٢٠١٤؛

(ب) التكنولوجيا وبناء القدرات: نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتمكين هذه البلدان من الوصول إلى تكنولوجيات سليمة بيئياً، ووضع آلية لتيسير تطوير التكنولوجيات النظيفة ونقلها ونشرها، على أن تُعرض على الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين في عام ٢٠١٢، وتوطيد التعاون العلمي والتقني بين مختلف البلدان وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الانتقال إلى اقتصاد يحسن استخدام الموارد.

الإطار ١- المستقبل الذي نصبو إليه

المحاور الرئيسية للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ والبنود المندرجة في إطار كل منها

أولاً- رؤيتنا المشتركة

ثانياً- تجديد الالتزام السياسي

ألف- إعادة تأكيد مبادئ ريو وخطط العمل السابقة

باء- تعزيز التكامل والتنفيذ والاتساق: تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة وسد الثغرات المتبقية والتصدي للتحديات الجديدة والمستجدة

جيم- إشراك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى

ثالثاً- الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

رابعاً- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

ألف- توطيد أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة

باء- تعزيز الترتيبات الحكومية الدولية لأغراض التنمية المستدامة

- الجمعية العامة
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- منتدى سياسي رفيع المستوى

الإطار ١ (تابع)

جيم- الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة
دال- المؤسسات المالية الدولية والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة
هاء- العمل على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي

خامساً- إطار العمل والمتابعة

ألف- المجالات المواضيعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات

القضاء على الفقر
الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة
المياه والصرف الصحي
الطاقة
السياحة المستدامة
النقل المستدام
المدن والمستوطنات البشرية المستدامة
الصحة والسكان
توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع والحماية الاجتماعية
المحيطات والبحار
الدول الجزرية الصغيرة النامية
أقل البلدان نمواً
البلدان النامية غير الساحلية
أفريقيا
الجهود الإقليمية
الحد من أخطار الكوارث
تغير المناخ
الغابات
التنوع البيولوجي
التصحر وتدهور الأراضي والجفاف
الجبال
المواد الكيميائية والنفايات
الاستهلاك والإنتاج المستدامان
التعدين
التعليم
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

باء- أهداف التنمية المستدامة

سادساً- وسائل التنفيذ

ألف- التمويل
باء- التكنولوجيا
جيم- بناء القدرات
دال- التجارة
هاء- سجل الالتزامات

ثالثاً- الإجراءات التي اتخذتها الإسكوا للبدء بتنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠

٢٦- اتخذت الإسكوا عقب انتهاء أعمال مؤتمر ريو+٢٠ عدداً من الخطوات والإجراءات للمباشرة بالاستجابة لنتائج المؤتمر، فوضعت خطة للبدء بعملية تشاورية مع الشركاء الإقليميين والوطنيين لوضع خارطة الطريق لما بعد ريو+٢٠. وفيما يلي عرض للأنشطة التي نظمتها الإسكوا وبعض الأنشطة التي تم التخطيط لإنجازها بالتعاون مع الشركاء الإقليميين في إطار الاستجابة لنتائج المؤتمر:

(أ) نظمت الإسكوا اجتماعاً تشاورياً حكومياً للجنة الطاقة ولجنة الموارد المائية التابعتين لها، حول "الترابط بين قطاعي المياه والطاقة في منطقة الإسكوا"، وعُقد الاجتماع في بيت الأمم المتحدة، بيروت، يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢. وحضر الاجتماع ممثلون عن اللجان الحكومية المعنية بالمياه والطاقة من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وهدف إلى تحفيز التفكير في قضايا الترابط بين المياه والطاقة، وتحديد الأولويات التي تحتاج إلى درس واهتمام من قبل الحكومات، والبحث في الآليات المؤسسية الممكن إنشاؤها لتنسيق السياسات المتبعة في قطاعي الطاقة والمياه؛

(ب) عقدت الإسكوا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ورشة عمل إقليمية حول "الدروس والتحديات لتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية للتنمية المستدامة في البلدان التي تعاني من النزاعات" في بيروت، يومي ١١ و١٢ تموز/يوليو ٢٠١٢؛

(ج) قدمت الإسكوا، في مجال المباشرة بالتنسيق الإقليمي حول نتائج مؤتمر ريو+٢٠، عرضاً حول نتائج مؤتمر ريو+٢٠ في اجتماع اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية الذي عقد في القاهرة، من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛

(د) سيتم التداول بشأن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال مناقشات فريق رفيع المستوى أثناء اجتماع آلية التنسيق الإقليمية المقرر عقده في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(هـ) ستشارك الإسكوا في اجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المقرر عقده في بغداد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لبحث مرحلة ما بعد ريو+٢٠ مع الدول العربية؛

(و) في مجال الاقتصاد الأخضر، يجري إعداد دراسة إقليمية تتضمن مسحاً وتقييماً لسياسات تنمية قطاعات الإنتاج الخضراء لتحديد الاحتياجات والفرص لتطويرها من خلال برامج رائدة وعرض النتائج من خلال ورشة عمل إقليمية تعقد بداية عام ٢٠١٣؛

(ز) يجري أيضاً إعداد دراسة حول رصد التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية: منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(ح) تقوم الإسكوا حالياً بمساندة البلدان الأعضاء من خلال إنشاء مكاتب للمساندة الخضراء على المستوى الإقليمي والمحلي، ومنها مكاتب في كل من عُمان ولبنان ومصر؛

(ط) تعتزم الإسكوا عقد اجتماع التنفيذ الإقليمي (Regional Implementation Meeting-RIM) لشريحة واسعة من المعنيين من حكومات وأصحاب المصلحة في بلدان المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لبحث مستجدات ما بعد ريو+٢٠ ووضع الخطط بهذا الصدد والإعداد للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة (CSD 20) المزمع عقدها في أيار/مايو ٢٠١٣؛

(ي) تعتزم الإسكوا المشاركة في اجتماع التعاون القطاعي الحادي عشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المقرر لعام ٢٠١٣، والمخصص لمتابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠.

رابعاً- مقترحات بشأن تفعيل متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية

٢٧- نجح مؤتمر ريو+٢٠ في إعادة توجيه بلدان العالم نحو تحقيق التنمية المستدامة. أما إقليمياً، فينبغي عدم اعتبار المؤتمر نهاية العملية التشاورية الإقليمية حول التنمية المستدامة، بل بداية لمرحلة جديدة يكتسب فيها التعاون الإقليمي فيما بين بلدان المنطقة العربية والإسكوا قوة دفع جديدة للعمل من أجل مستقبل نصبو جميعاً إليه. وفي هذا الإطار، ينبغي البناء على تجارب ناجحة والبحث عن وسائل فعالة لتعزيز التعاون الإقليمي ولا سيما في عملية تحويل الخطة العالمية للتنمية المستدامة إلى خريطة طريق إقليمية محدّدة تلبي احتياجات وأولويات المنطقة العربية وتستند إلى تحديث المبادرات القائمة مثل المبادرة العربية للتنمية المستدامة.

٢٨- ويحتم مستقبل التنمية المستدامة في المنطقة العربية مشاركة عربية فاعلة في عملية التفاوض بشأن تحديد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وبلورة أطر مؤسسية للتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي تكون قادرة على تطوير استراتيجيات وسياسات تعزز التنمية في المنطقة لضمان إدارة الموارد الطبيعية بشكل يعكس التزام الدول بالكفاءة والإنصاف في هذه العملية.

٢٩- والإسكوا ملتزمة على هذا الصعيد بمواصلة دعم البلدان الأعضاء في تلك الجهود وتقديم المساندة لترجمة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ إلى سياسات وبرامج للتنمية المستدامة تكون قابلة للاستمرار والتنفيذ ولا سيما من خلال التنسيق والتعاون مع جامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة، ومع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة، وتفعيل المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي ولا سيما في إطار عمل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

٣٠- وفيما يلي بعض المقترحات التي تعرضها الإسكوا على البلدان الأعضاء بشأن مرحلة ما بعد ريو+٢٠ من أجل تفعيل عملية متابعة نتائجه:

(أ) عقد اجتماع تشاوري إقليمي للبلدان الأعضاء في الأشهر القليلة القادمة لبحث عملية تحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وهو مسألة طرحت في الاجتماع الذي دعت إليه المجموعة العربية خلال مؤتمر ريو+٢٠. وهنا يجدر التأكيد على أن أي تحديث للمبادرة ينبغي أن يتضمن إطاراً محدداً للمسؤوليات يرتبط بجدول زمني، واحتياجات التمويل، وأساليب التنفيذ من خلال تحديد الهياكل المؤسسية المعنية والاحتياجات الفنية والتكنولوجية وبناء القدرات؛

(ب) إعادة النظر في الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي بحيث تشمل مهامها ترجمة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ إلى برامج فاعلة؛ ويُقترح أن يتم ذلك من خلال تشكيل لجان وطنية للتنمية المستدامة أو تطوير اللجان القائمة لوضع استراتيجيات وسياسات تراعي التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بشكل يضمن تحقيق نمو اقتصادي يؤمّن الحماية الاجتماعية والعمل اللائق للشباب ويحافظ في الوقت نفسه على البيئة والموارد الطبيعية. وتبرز في هذا المجال أهمية التكامل الإقليمي والتعاون بين البلدان في رسم السياسات وتنفيذ البرامج الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال إطار مؤسسي إقليمي للتنمية المستدامة ينسق مع اللجان الوطنية للتنمية المستدامة المقترح تشكيلها؛

(ج) التعامل مع عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في إطار الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر ريو+٢٠ الذي أكد ضرورة أن تنطلق أي عملية تحوّل إلى الاقتصاد الأخضر من الأولويات الوطنية والإقليمية، ووضع استراتيجيات وسياسات داعمة للاقتصاد الأخضر تكون قادرة على معالجة التحدّيات القائمة في بلدان المنطقة والمتمثلة في القضاء على الفقر وخلق فرص العمل لا سيما للشباب وللفقراء في المناطق الريفية. ومن المهم تطوير آليات لرصد التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تمكين الدول من متابعة برامجها التنموية والتعرّف إلى نماذج لتجارب ناجحة في المنطقة وفي العالم. وتجدر الإشارة إلى أن الإسكوا تعمل حالياً على وضع تصوّرات أوّلية لمؤشرات ترصد هذا التحوّل، وإجراء مسح إقليمي مبدئي لتحديد المؤسسات والسياسات الموجودة لدعمه؛

(د) ضمان مشاركة فاعلة للبلدان الأعضاء في المفاوضات المتعلقة بوضع أهداف للتنمية المستدامة (SDGs)، والمساهمة في تحديد مجالات هذه الأهداف التي ستتم بلورتها خلال العامين المقبلين، وذلك لضمان توافقها مع احتياجات وأولويّات المنطقة. وينبغي الاستفادة من تجربة بلدان المنطقة في تنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، وإعداد حزمة المؤشرات العربية للتنمية المستدامة والتي تم وضع الأدلة الخاصة بها، ودمجها في خطط التنمية الوطنية للبلدان العربية؛

(هـ) معالجة تحديات قطاعات الطاقة والمياه والغذاء والبيئة، بما فيها القضايا المتعلقة بتغيّر المناخ، من منطلق الترابط الوثيق بين هذه القضايا لوضع رؤية شاملة ومتسقة للتعامل معها بكفاءة وفاعلية من خلال سياسات منسقة ومتكاملة (ويوضح الإطاران ٢ و٣ الترابط بين المحاور المختلفة وضرورة التعامل معها من منظور شامل ومتّسق). وينبغي النظر في دعوة الوثيقة الختامية إلى إعادة تأكيد التزامات البلدان بالتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري الضارّة وغير الفعالة والتي تشجع على الإسراف في الاستهلاك، وبالتالي النظر في تفعيل أنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية لضمان عدم تأثر الفقراء من رفع الدعم عن مصادر الطاقة؛

(و) مواصلة المشاركة العربية الفاعلة في المبادرات العالمية التي تعنى بالتنمية المستدامة وأبرزها المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP 18) والذي سيعقد في الدوحة، من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فالحضور القوي والمشاركة الفاعلة للبلدان العربية في هذا المؤتمر يساهمان في وضع أولويات المنطقة على الأجندة العالمية.

الإطار ٢- ترابط الأمن الغذائي والأمن المائي

تعاني المنطقة العربية من شحّ في المياه حيث لا يتعدّى نصيب الفرد من المياه ٦٠٠ متر مكعب في السنة، ويصل استهلاك القطاع الزراعي إلى حوالي ٧٠ في المائة من مخزون المياه وفي بعض بلدان المنطقة إلى ٩٠ في المائة. وتواجه غالبية بلدان المنطقة أيضاً تحدّيات تهدد الأمن الغذائي، أهمّها التوسّع العمراني وتغيّر المناخ وتقلص الأراضي الزراعية والاعتماد الكبير على استيراد المواد الغذائية حيث أكثر من ٥٠ في المائة من المواد الغذائية مستوردة، خاصة وأن المنطقة تشهد نمواً سكانياً متسارعاً يصاحبه ازدياد الطلب على المياه والغذاء.

ويتضح تلازم محوري المياه والغذاء في منطقة تعاني من الشح في المياه وفي إنتاج الغذاء مما يفضي إلى القول إن الأمن الغذائي من أمن المياه. ويتطلب تحقيق الأمن المائي والغذائي سياسات فاعلة في مجال إدارة المياه والأراضي والإنتاج الزراعي وإلا قد يتحوّل الشح إلى مصدر توتر يهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي للمنطقة في المستقبل.

من هنا ضرورة تحليل التحديات القائمة في مجال المياه والأمن الغذائي في المنطقة، والنظر في كيفية معالجتها، وإيجاد حلول مبتكرة ترفع من كفاءة الإنتاج الزراعي وتركز على محاصيل تستهلك كميات أقل من المياه وتروّج لممارسات مثلى في استخدام وإدارة الموارد المائية تتضمن الاستفادة من مصادر المياه غير التقليدية.

الإطار ٣- ترابط المياه والطاقة

تواجه المنطقة العربية، رغم غنى العديد من بلدانها بموارد الطاقة الأحفورية والطاقة المتجدّدة، تحدّيات تهدد أمن الطاقة ناتجة عن تغيّر المناخ. وتتزايد هذه التحدّيات مع ندرة المياه المشار إليها آنفاً بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بإمكانية وصول السكان إلى الطاقة والمياه. وبسبب الترابط بين المياه والطاقة، لا يمكن معالجة قضايا الطاقة وقضايا المياه بشكلٍ منفصل عندما يتعلق الأمر بوضع استراتيجيات متعلقة بالمياه والطاقة والبيئة.

المرفق

الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)
(جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢)

إن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة،

إيماناً بأهمية تحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي، كأداة للارتقاء بالإنسان العربي وتحسين معيشته وتعزيز فرص العمل والتدريب أمام الشباب العربي الذي يمثل عماد الأمة العربية ومستقبلها، وتطوير أطر مؤسساتية إقليمية ووطنية تسهم في تفعيل التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة،

وانطلاقاً من مراعاتنا لمصالح شعوبنا ودولنا، واعتماد الابتكار والتعليم وتقوية إدارة المعارف كأسس للبناء، وتحسين إدارة مؤسّساتنا وتكامل جهودنا وتبني شراكات متعددة تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل نظام اقتصادي عالمي أبوابه مفتوحة أمام الجميع وقائم على العدل والمساواة،

وتذكيراً بأهداف الألفية للتنمية (٢٠٠٠) ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية (٢٠٠٤) والإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي (٢٠٠٧) وإعلان قمة الكويت بشأن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي (٢٠٠٩) وإعلان قمة عين على الأرض حول التشارك في المعلومات البيئية (٢٠١١)،

وإذ نستذكر مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو ١٩٩٢، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين بشأن صون وإدارة الموارد من أجل التنمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو والالتزامات التي نصا عليها، واتفاق مراكش لعام ٢٠٠١، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (توافق آراء مونتيري) ٢٠٠١، ومخرجات القمة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٠٢، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ٢٠٠٤،

واستناداً إلى مخرجات سلسلة الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠ التي عقدت بالمنطقة العربية، ولا سيما الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) (مقرّ جامعة الدول العربية: ١٦-٢٠١١/١٠/١٧)،

وإيماناً بأهمية وضع رؤية مستقبلية عملية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية تكون قابلة للتنفيذ والرصد والمتابعة والتقييم وفق مؤشرات محددة لفترة العشرين عاماً القادمة (٢٠١٢-٢٠٣٢)،

وإدراكاً بأهمية إعادة التوازن بين المرتكزات الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للقضاء على الفقر والجوع والحد من المرض والارتقاء بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية، ورفع الوعي الشعبي، وبناء ثقافة السلامة المهنية، وزيادة الاستثمارات بغرض توفير فرص العمل للشباب وتعزيز الاندماج الاجتماعي لكافة فئات المجتمع، وتمكين المرأة العربية للقيام بدور فاعل في كافة جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لبناء المجتمع العربي، ومشاركة كافة قطاعات الشعوب العربية في آلية صنع القرار،

وإذ نعي أن التأثيرات الناتجة عن الكوارث الطبيعية تتطلب تكامل الجهود للحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة للطوارئ بهدف تفادي الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجه عنها، وهو ما يحتم تعزيز التعاون العربي والدولي لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ نؤكد على أن مؤتمر ريو+٢٠ هو مؤتمر للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأنه وفي ظل غياب تعريف محدد وواضح لمصطلح "الاقتصاد الأخضر" يصبح من الصعب ربطه بتحقيق التنمية المستدامة،

وتأكيداً على أهمية تعزيز شراكة بين البلدان المتقدمة والدول النامية مبنية على تحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية وزيادة التعاون الدولي لتخفيف عبء الديون الخارجية على الدول النامية وتعزيز الأطر التنموية والتكاملية الإقليمية بما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

وإذ نحذر من عواقب وضع نموذج موحد للتنمية في العالم في ظل تباين مستويات التنمية بما في ذلك في المنطقة العربية، وهو ما يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة وبالتالي على تحقيق التنمية المستدامة،

وإدراكاً بأهمية تعزيز الإطار المؤسسي للبيئة والتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ووضع آليات للتقييم والرصد والمتابعة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات الدولية السابقة وما سيتم الاتفاق عليه مستقبلاً،

أخذاً بعين الاعتبار ما حققته الدول العربية من تقدم ملموس في مجالات التنمية المستدامة وخاصة في أهداف الألفية، ولا سيما في التربية والتعليم، والصحة، والبيئة،

وإدراكاً منا أن هناك العديد من التحديات التي ما زالت ماثله وخاصة في القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل وتحقيق طموحات الشباب، والحق في التنمية، والتماسك الاجتماعي، وحقوق المرأة، وحق الحصول على المعلومات، وتحرير التجارة بما يؤمن نصيباً عادلاً للدول النامية، ونقل التكنولوجيا وتوطينها، وآليات التمويل، وبناء القدرات في مجالات التنمية المستدامة،

وبناءً على مبادئ العدالة والإنصاف والمشاركة والشفافية والمساءلة وفتح الأبواب أمام الجميع،

نعلن نحن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عزمنا أن نسعى جاهدين إلى ما يلي:

(١) التأكيد على التزامنا السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبذل كافة الجهود لتحقيقها وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة؛

(٢) التأكيد على مبادئ ريو وأهميتها لتحقيق التنمية المستدامة وعدم المساس بها ورفض أية محاولة لإعادة التفاوض بشأنها، وأن أي اتفاقات مستقبلية متعلقة بالتنمية المستدامة لا بد أن تكون مبادئ ريو هي الأساس لها؛

(٣) الاستمرار في تنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي خاصة مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وذلك بالبناء على التقدم المحرز في تنفيذها ومواجهة التحديات الماثلة في تنفيذها وسد الثغرات وتحديثها، حسب الاقتضاء، وذلك بناءً على التحديات الناشئة والجديدة التي تشهدها المنطقة العربية ومنها تغير المناخ ومخاطره والأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتطورات السياسية في المنطقة العربية وآثارها؛

(٤) ضرورة إجراء تقييم صحيح للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة وخاصة مؤتمري ريو وجوهانسبرج وتحديد التحديات والفجوات في التنفيذ مع وضع خطط وبرامج لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة وتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات اللازمة لتنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(٥) الطلب إلى الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في مخرجات القمم والمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة، بما فيها الأجندة ٢١، والأهداف الإنمائية للألفية، ومخطط تنفيذ جوهانسبرج ٢٠٠٢، وتوافق مونتري، وما أرسته من التزامات على الدول المتقدمة وحقوق للدول النامية. ونؤكد في هذا الصدد أن أحد أهم أسباب الاخفاقات في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية منذ مؤتمر ريو ١٩٩٢ يكمن في عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها نحو هذه الدول والمنصوص عليها في مقررات القمم والمؤتمرات السابقة ونعيد تأكيد أنه يجب عدم تحميل الدول النامية أية التزامات إضافية؛

(٦) التأكيد على ضرورة تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ القاضي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي للدول المتقدمة لمساعدات التنمية الرسمية؛

(٧) الوفاء بالتزام الدول المتقدمة في دعم الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التشديد والتركيز على توفير التمويل المناسب لدعم عمليتي نقل وتوطين التكنولوجيا المناسبة وتمكين الدول النامية من تطوير التكنولوجيات الخاصة بها وبناء القدرات بما يتفق مع الأولويات الوطنية للدول؛

(٨) أن تأخذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ بعين الاعتبار نفس المعايير وآليات التنفيذ التي تم وضعها بالنسبة لأهداف الألفية الإنمائية في حال تم تحديد أهداف رئيسية للتنمية المستدامة وتحدد أطراً زمنية لتنفيذها على أن يتم ذلك وفقاً لمبادئ إعلان ريو للبيئة والتنمية وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة؛

(٩) يجب التركيز على المنظور الشامل والمتكامل للتنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة وتعزيز الإطار المؤسسي الدولي القائم بما يسدّ الثغرات الموجودة فيه دون تغليب جانب على الآخر، ولتعزيز إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة يكون لها مرجعية وهيكلية واضحة تعزز قدرتها على إنفاذ استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية المستدامة، ودعم جهود جامعة الدول العربية لتطوير آلية إقليمية فعالة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة؛

(١٠) ينبغي لأي تحديث في الإطار المؤسّساتي للتنمية المستدامة أن يتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وألا تترتب عليه أية أعباء إضافية على البلدان النامية، وألا يؤدي إلى فرض عوائق أو شروط إضافية تقنية أو تجارية على هذه البلدان؛

(١١) التأكيد على أهمية الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، والشباب، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، والطفل في تحقيق التنمية المستدامة؛

(١٢) حث المجتمع الدولي للعمل على تحقيق المساواة والعدالة في التنمية بين الدول المتقدمة والنامية وتحقيق المساواة بين الأجيال وإنشاء آليات ملائمة لمراقبة ذلك وطنياً ودولياً؛

(١٣) التأكيد على أن يكون مفهوم الاقتصاد الأخضر مفهوماً دولياً يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، ويعد أداةً لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها، مع ضرورة تقييم الفرص والتحديات الخاصة بهذا المفهوم، وسبل التنفيذ المطلوبة لتحقيقه، خاصة من حيث توفير التمويل والدعم اللازم للدول النامية؛

(١٤) احترام سيادة الدول والشعوب على مصادرها الطبيعية والتأكيد على عدم وضع عوائق أو التزامات تحد من الصادرات أو الأنشطة الإنتاجية التي تحقق التنمية المستدامة، وأهمية إزالة العوائق التجارية في الدول المتقدمة في ظل النظام التجاري العالمي وذلك لسهولة انسياب تجارة السلع والخدمات بالدول النامية تطبيقاً لجولة الدوحة التفاوضية؛

(١٥) التأكيد أيضاً على عدم استخدام مصطلح الاقتصاد الأخضر كنموذج موحد يطبق على الكل، أو كذريعة لخلق حواجز تجارية ومعايير بيئية يصعب تنفيذها، أو كأساس وشروط مسبقة لحصول الدول على الدعم المالي والمعونات، أو كوسيلة للحدّ من حق الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية وفقاً لأولوياتها التنموية، أو كأداة لتنصُّل الدول المتقدمة من التزاماتها تجاه الدول النامية؛

(١٦) التأكيد على مبدأ التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر كما يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، بما يتناسب والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وباعتماد السياسات المناسبة؛

(١٧) دعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة العربية، بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال والعدوان، وإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرها الاحتلال وفقاً للمبدأ ٢٣ من مبادئ مؤتمر ريو؛

(١٨) التأكيد على أهمية تعزيز وتقوية التكامل الإقليمي العربي بحسبه ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة؛

(١٩) دعم وإنشاء شبكات لمعلومات وبيانات التنمية المستدامة لدعم عملية اتخاذ القرار وإنشاء نظام إقليمي لمعلومات التنمية المستدامة ودعم المبادرات العربية في هذا المجال وتعميم الاستفادة منها في صنع القرار؛

(٢٠) إعطاء البعد الاجتماعي اهتماماً أكبر لتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص عمل جديدة في جميع القطاعات العامة والخاصة للحد من هجرة الأدمغة، خاصة فئة الشباب لا سيما في ظل التحوّلات الاجتماعية والسياسية المستجدّة في المنطقة التي تشكّل فرصة لإعادة النظر في أولويات التنمية؛

(٢١) التأكيد على المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة بشأن تغيّر المناخ والوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية للتكيّف مع تغيّر المناخ والآثار السلبية لتدابير الاستجابة معه والتداعيات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الأمن الغذائي، والأمن المائي، وزيادة الجفاف والتصحر، والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، والكوارث الطبيعية والظواهر الحادة (العواصف الترابية، موجات الحر والفيضانات) والأمراض والأوبئة وغيرها؛

(٢٢) الإعراب عن القلق البالغ من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الدولية على الدول النامية ومن الموقف المتأزم من المفاوضات الجارية في جولة الدوحة والمطالبة في هذا الصدد بالتوصل إلى نظام تجاري دولي عادل يساعد الدول النامية على الحصول على موارد كافية لتمويل جهودها لتحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى التوصل إلى حل لمشكلة المديونية الخارجية بما في ذلك الدول الخارجة من النزاعات؛

(٢٣) التأكيد على حق الدول العربية في تنويع مصادر الطاقة بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية في مجال الاستخدامات السلمية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإشادة بما تم تحقيقه من إنجازات؛

(٢٤) التأكيد على أهمية توفير المزيد من الخدمات الأساسية والبنية التحتية كإمدادات المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم نظراً للزيادة السكانية والتوسع الحضري غير المسبوق في الآونة الأخيرة، وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً للتنمية وأعباءً مالية إضافية آخذين في الاعتبار التوزيع العادل في الموارد والخدمات؛

(٢٥) التأكيد على إدخال مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وفي النشاطات غير المنهجية من أجل إعداد جيل واعٍ لأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها؛

(٢٦) التأكيد على أهمية حماية الصحة العامة والارتقاء بها ضمن عملية التنمية المستدامة.